الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو المستدام في العالم العربى

د: شرين السيد أحمد منشاوى

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

ملخص:

في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة من أجل تسريع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مستقبل أفضل لشعوبها. وفي هذا الصدد نهدف من خلال هذا البحث إلي رصد وتحليل واقع ومستوى تقدم الاقتصاد الرقمي بالدول العربية وانعكاساته على بعض الجوانب التنموية بهذه الدول، وكذا عرض أهم التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي في العالم العربى . وقد توصل البحث إلى أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي حققته العديد من الدول العربية على صعيد التحول الرقمي، لاسيما في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالا٩ت واستخدامها في تحسين خدماتها، إلا أن الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم البلدان العربية لا يزال متدنيا، بسبب الضعف الذي تسجله غالبية هذه الدول في نواتج المعرفة والتكنولوجيا وصادرات الصناعات المتوسطة وعالية التقنية، مما أدى إلى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وضعف تأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

مقدمة:

لقد أحدثت التقنيات الرقمية تحولات واسعة في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا، من خلال إدخال نماذج عمل، منتجات وخدمات جديدة، أدت إلى

ابتكار طرق جديدة لخلق القيمة وتوليد فرص العمل. وقد بدأت نتائج هذا التحول في الظهور بالفعل، حيث بلغت قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي ما يقارب 11.5 تريليون دولار، أو 15.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

كما أحدثت هذه التقنيات أثر عميق على طريقة عمل الحكومات وتفاعلها مع مواطنيها، من خلال زيادة شفافية وكفاءة تقديم الخدمات، وساعدت أيضا على تحسين مستوى معيشة المواطنين، فبفضل المنصات الرقمية، أصبح بإمكان الأفراد – أينما كانوا – الوصول إلى قدر غير مسبوق من المعلومات، والعمل بوظائف عبر الإنترنت، والحصول على مختلف الخدمات عن بعد، كالرعاية الصحية والتعليم، الخدمات المالية والتجارية، ...اضافة لدورها في إطلاق حلول مبتكرة للتحديات المعقدة التي تواجه مجموعة واسعة من القطاعات، كالصحة، النقل، إدارة مخاطر الكوارث، الزراعة[١]

وبالرغم من تصاعد هذا التحول الرقمي، إلا أن الدول لم تستفد منه بالقدر ذاته، ففي حين تعد الثورة الرقمية ظاهرة عالمية، لا تزال هناك تفاوتات هائلة فيما بين البلدان وداخلها من حيث الانتشار، وكذا أسعار هذه الخدمات الرقمية وكفاءة أدائها، ويشكل ضعف البنية التحتية الرقمية والعراقيل التنظيمية عائقا أمام تطوير خدمات الاتصالات واسعة النطاق، لاسيما في الدول العربية، هذه الأخيرة التي تعاني من جملة من المشاكل في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، منها: بطء النمو الاقتصادي واستفحال البطالة، خاصة عند الشباب، انعدام الاستقرار السياسي ...،مما قد يجعل من التكنولوجيات الرقمية ليست أولوية عاجلة بالنظر إلى المشاكل الآنفة، إلا أنّ تبني استراتيجية فعالة ومتكاملة لتطوير واستخدام هذه التكنولوجيات، قد يساهم وبشكل كبير في التصدي للعديد من هذه المشاكل والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٢]

الإشكالية البحثية:

في اطار ما تقدم تتبلور اشكالية البحث في الإجابة علي التساؤل التالي: ما هو واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وماهي انعكاساته على مستوى التنمية في ظل التحديات التي تشهدها المنطقة العربية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- يعتبر ترتيب العديد من الدول العربية متأخرا في أغلب مؤشرات الاقتصاد الرقمي

- لا يزال تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية في العديد من الدول العربية محدودا للغاية

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من الدور الكبير الذي أصبح يلعبه الاقتصاد الرقمي في العالم المعاصر، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ، مما يستدعي من الدول النامية أن تعمل جاهدا بمختلف ما تتمتع به من امكانيات مادية وبشرية هائلة، من أجل الاستفادة من مزايا الاقتصاد الرقمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى رصد وتحليل واقع ومستوى تقدم الاقتصاد الرقمي بالدول العربية وانعكاساته على بعض الجوانب التنموية بهذه الدول ، وكذا عرض أهم التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي في العالم العربى .

منهج البحث:

بغية بلوغ أهداف البحث والاجابة على الاشكالية تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي استناداً إلى الاداة الوصفية والتحليلية.

خطة البحث

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته

ثانياُ: واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبلدان العربية
ثالثاٌ: تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في بعض الدول العربية
رابعاٌ: دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
خامساُ: تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في البلدان العربية
سادساٌ: تحديات تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية
سابعاُ: بعض التجارب العربية في مجال التحولات الرقمية

أولاٌ: مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته

١-مفهوم الاقتصاد الرقمي:

لقد أدى التطور والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية وأساليب حياة الأفراد، فنتج عن ذلك نوع جديد من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الرقمي، والذي يرتكز على تطبيق التكنولوجيات الرقمية القائمة على الانترنت في جميع القطاعات والانشطة الاجتماعية والاقتصادية، سواء في عملية انتاج السلع والخدمات والتجارة، أو في الاستخدام والاستفادة، مما أدى إلى انعاش القدرة التنافسية لمختلف القطاعات وتوفير فرص جديدة في أنشطة الأعمال وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة وتطوير المشاريع، واتاحة سبل جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية.

كما بدأت أشكال جديدة لتطوير المشاريع تحت تأثير التغير التكنولوجي، ومن بين التكنولوجيات والعمليات الرئيسية البارزة في ظل الاقتصاد الرقمي: معدات الانتاج المتطورة، ونظم التحكم الآلي، وأتمتة عملية الصنع، المصادر الجديدة للبيانات القائمة على الأجهزة المحمولة والربط واسع النطاق بالأنترنت، الحوسبة السحابية، الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة، الذكاء لاصطناعي

إن هـذه التكنولوجيـات والإمكانيـات المنبثقـة عـن القـوة الشـبكية للاقتصـاد الرقمـي تجسـد قدرتـه عـلى إعـادة تعريـف التعـاون والقيـادة، ورفـع الإنتاجيـة البشريـة، وتغيـير الطريقـة التـي يعيـش ويعمـل بهـا الأشـخاص، وطرق ممارسـة المؤسسـات لأعمالهـا، حيـث أصبـح ذلـك حقيقـة في معظـم البلـدان المتقدمـة والناشـئة، مـما أصبـح يؤثـر في إمكانـات النمـو والتنميـة فيهـا [٣].

٢-أهمية الاقتصاد الرقمي

يلعـب الاقتصـاد الرقمـي دورا حاسـما في إنشـاء مجتمعـات "ذكيـة" حيـث تسـتخدم جميـع الجهـات الفاعلـة، والسـلطات الحكوميـة وقطـاع الأعـمال والمواطنـون ، أدوات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وخدماتهـا لاتخـاذ قـرارات فعالـة، ولا تقتـصر أهميـة الاقتصـاد الرقمـي فقـط في معالجـة بعـض المشـكلات الملحـة، مثـل اسـتنفاد المـوارد الطبيعيـة، والتبعيـة، والبطالـة، وعـدم كفـاءة الحكومـة،... فحسـب، بـل لـه فوائـد اقتصاديـة واجتماعيـة كبـيرة للأفراد والمجتمعـات في مختلـف المسـتويات، حيـث يسـمح بأتمتـة العمليـات التجاريـة مـما يـؤدي إلى تقليـل تكاليـف المعامـلات، تحسـين الكفـاءة التشـغيلية وزيـادة القـدرة الإنتاجيـة، عـلاوة عـلى ذلـك، فإنـه يوفـر فـرص عمـل جديـدة للشـباب ، مـما يؤثـر عـلى التوظيـف وريـادة الأعـمال وتسريـع النمـو الاقتصـادي. كـما أنـه يعـزز تقديـم الخدمـات العامـة، مثل الصحـة والتعليـم وتحقيق الشـفافية، كـما يحسـن التفاعـل بـين المواطنـين وحكوماتهـم. بالإضافـة إلى ذلـك، يؤثـر التحـول الرقمـي عـلى العلاقـات البشريـة والسـلوك الفـردي، مـن خـلال تسـهيل التواصـل والاندمـاج الاجتماعـي [٤]

ثانياُ: واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبلدان العربية

يمثـل قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ركيـزة اقتصاديـة رئيسـية للاقتصـاد الرقمـي، وتتفـق العديـد مـن الدراسـات أن الاسـتثمار بطريقة سـليمة في قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات يولـد منافـع هائلـة لنمـو الاقتصاد،

وقطاعات الخدمات المتنوعة، مثل الصحة والتعليم، ..... لذا يجب تطوير مؤشرات ملائمة لقياس مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الاقتصاد الوطني.

ويتطلب بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر العديد من العوامل، بما في ذلك مرافق الاستثمار والتمويل والبنية الأساسية الصناعية وقدرات البحث والتطوير والابتكار، وكذا التعاون بين القطاعين العام والخاص... ويمكن أن يشمل هذا القطاع مشغلي خدمات الاتصالات وتصنيع أجهزة الكومبيوتر وتطوير البرمجيات وتوفير الخدمات ومراكز الاتصال والتدريب التقني وتصميم وتطوير المواقع الشبكية وتطوير المحتوى الرقمي وتعريبه وتوفير الحلول التكنولوجية.

ويعكس واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية تباينا واضحا من حيث تبني هذه التقنيات، فبلدان مجلس التعاون الخليجي تأتي في مقدمة البلدان العربية، وعلى رأسها الامارات، بفضل دخلها العالي، أما البلدان العربية الأخرى فبعضها يمتلك موارد جيدة، لا سيما في القدرات البشرية والتعليم وحتى البنى التحتية، غير أن بعض العوامل أثرت على ترتيبها، ومنها عدم الاستقرار السياسي والنزاع الدائر في بعضها، مثل سوريا وليبيا واليمن، مما يؤثر على تصنيفها ضمن مؤشرات التحول الرقمي

ويعتمد كل من مؤشر الجاهزية الشبكية ومؤشر الابتكار العالمي جملة من المؤشرات من أجل تقييم انتقال البلدان العربية نحو الاقتصاد الرقمي، وتضم: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، البيئة التمكينية، والقدرات البشرية والبحث، تطور قطاع الأعمال والسوق، والأثر الاقتصادي والاجتماعي[٥].

ثالثاً: تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في بعض الدول العربية

١- وضع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبلدان العربية:

تعـبر البنيـة التحتيـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات بقـدر كبـير عـن مـدى اسـتخدام وتطـور الخدمـات الرقميـة مـن جانـب المواطنـين وقطـاع الأعـمال والحكومـات والخدمـات العامـة، فبـدون بنـى تحتيـة ملائمـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، يسـتحيل الانتقـال إلى الاقتصـاد رقمـي. وفي أوائـل التسـعينات مـن القـرن المـاضي، مكنـت البنـى التحتيـة للهاتـف الثابـت مـن نفـاذ العمـوم إلى الإنترنـت عندمـا بـدأت في الانتشـار خـارج الأوسـاط الأكاديميـة، في البلـدان المتقدمـة بالأسـاس. وبعـد مـرور ربـع قـرن، تغيّرت بيئـة الإنترنـت تغـيرا حـادا بسـبب الانتشـار الهائـل للهاتـف النقـال وتوسـع النفاذ إلى الحزمـة العريضـة، مـن خـلال الشـبكات الثابتـة والنقالـة، حيـث تغطـي شـبكة الهاتـف النقـال الخلـوي مـا يقـارب 95 في المائـة مـن سـكان العـالم وتغطـي شـبكات الحزمـة العريضـة النقالـة)الجيـل الثالـث أو مـا فـوق(مـا يقـارب 84 في المائـة مـن سـكان العـالم، وهـذا مـا مكـن مـن تقليـص الفجـوة الرقميـة.

ويقـاس اسـتخدام الأفـراد لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات بواسـطة مـؤشرات مسـتوحاة مـن مـؤشرات النفـاذ: الهواتـف النقالـة، والاشـتراكات في الحزمـة العريضـة النقالـة والثابتـة، واسـتخدام الأفـراد والأسر المعيشـية للأنترنـت، والأسر المعيشـية التـي لديهـا حواسـيب شـخصية ونفـاذ إلى الإنترنـت.

وأوضحـت النتائـج أن النفـاذ إلى الحزمـة العريضـة الثابتـة لا يـزال إلى حـد كبـير امتيـازا مـن امتيـازات البلـدان المتقدمـة، حيـث تبلـغ نسـب الاشـتراك فيهـا أربعـة أمثـال تلـك المسـجلة في البلـدان الناميـة. في حـين أن الفجـوة أضيـق بـين المناطـق المتقدمـة وتلـك الناميـة فيـما يتعلـق بالحزمـة العريضـة النقالـة، وتسـجل الـدول العربيـة نتائـج إيجابيـة، بفضـل الاسـتثمار القـوي في البنـى التحتيـة وتحسـن جـودة النفـاذ إلى الإنترنـت وتدفقهـا، حيـث يفـوق متوسـط البلـدان العربيـة المتوسـط العالمـي ومتوسـط البلـدان الناميـة، مدفوعا بالأسـاس بالمعـدلات العاليـة في بلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي، ذات الدخـل

المرتفـع الرائـدة عـلى الصعيـد العالمـي، في حـين يظـل الاشـتراك في الحزمـة العريضـة الثابتـة منخفضـا في البلـدان العربيـة عمومـا [٦].

ويعد ارتفاع أسعار الحزمة العريضة الثابتة والنقالة في البلدان النامية

مـن بـين الأسـباب الاساسـية لانخفـاض مسـتويات النفـاذ إلى الحزمـة العريضة الثابتـة والنقالـة. وتعمـل الهيئـات المنظمـة للاتصـالات في كافـة البلـدان العربية عـلى توفـير التراخيـص لخدمـات الاتصـالات الأساسـية وشركات الهاتـف النقّـال ومقدمـي خدمـات الإنترنـت. ولا يـزال انتشـار الهواتـف النقّالـة يتزايـد في البلـدان جميعـا، وتـتراوح معدلاتـه بـين 70 و 200 في المائـة. وتقـترب نسـبة نفـاذ الأسر المعيشـية إلى الإنترنـت مـن 100 في المائـة في بلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي وتبلـغ مـا بـين 45 و 80 في المائـة في معظـم البلـدان الأخـرى.

وتركـز البلـدان التـي تعـاني مـن النزاعـات عـلى إعـادة بنـاء الشـبكات الرقميـة التـي تتيـح حصـول الجميـع عـلى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، مـع التوصيـل بالحزمـة العريضـة باسـتخدام الألياف البصريـة. وتوفـر الهيـاكل الوطنيـة البنيـة الأساسـية لشـبكة الحزمـة العريضـة، بمـا في ذلـك نقـاط واي فـاي السـاخنة وخدمـات واي ماكـس وشـبكات الجيـل الثالث/الرابـع للهاتـف النقّـال ومراكـز تبـادل الإنترنـت، مـع وصـلات إلى كابـلات بحريـة وفيـما يتعلـق بترتيـب الـدول العربيـة في درجـة تمركـز التكنولوجيـا ضمـن تقريـر مـؤشر الجاهزيـة الشـبكية، 2020 مـن بـين 134 دولـة شـملها المسـح تغطـي درجـة تمركـز التكنلوجيـا مـؤشرات تتعلـق بمحـور الوصـول إلى شـبكة الانترنـت، الاسـتثمار في التقنيـات المسـتقبلية، ومحتـوى الانترنـت

وأظهـرت النتائـج تمركـز جيـد لبلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي في مـؤشر تغطيـة شـبكة الهاتـف المحمـول وبالأخـص البحريـن الكويـت الإمـارات وقطـر، فيـما يبقـى الأداء بالنسـبة لبقيـة البلـدان العربيـة متوسـط، بينـما بالنسـبة لاشـتراكات النطـاق العريـض الثابـت فتـتراوح مراتـب الـدول العربيـة بـين

المتوسط والضعيف نوعا ما، وتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي ترتيبا جيدا ضمن مؤشر عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت وضمن محور الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها مقارنة ببقية الدول العربية. أما بالنسبة لمحور التكنولوجيا المستقبلية، فتسجل الإمارات وقطر ترتيبا جيدا في مجال الاستثمار في التكنولوجيات الناشئة (المرتبة 11 و 17 عالميا) وبصفة عامة يسجل الترتيب في محور التقنيات المستقبلية ترتيبا عاما يتراوح بين المتوسط والضعيف في البلدان العربية(٧)

٢- محور الموارد البشرية والمجتمع الرقمي:

تظهر النتائج أن ترتيب الدول العربية ضمن محور الأفراد والمجتمع الرقمي من بين 134 دولة شملها المسح حسب تقرير مؤشر الجاهزية الشبكية 2020 أن دول مجلس التعاون الخليجي تسجل ترتيبا جيدا في مجال المهارات والقدرات البشرية، لا سيما قطر، السعودية، الامارات العربية والبحرين، بالإضافة للبنان والأردن ومصر، في حين يظل ترتيب بقية الدول العربية متدنيا في هذا المجال. وفي الوقت الذي يعرف فيه استخدام الانترنت من جانب الأفراد تزايدا ملحوظا، فإن استخدام قطاع الأعمال للأنترنت يبقى متوسطا، باستثناء السعودية، الامارات العربية والبحرين التي تسجل ترتيبا جيدا.

وفي مجال دعم الاستثمار في التقنيات الناشئة يظهر ترتيب الدول العربية جيدا في دول مجلس التعاون الخليجي ومتوسطا في بقية الدول العربية.

وفيما يخص البيانات المتاحة عن البلدان العربية بشأن الانفاق الحكومي على البحث والتطوير، فالبيانات غير مكتملة ببعض البلدان، وتتراوح مراتب البلدان حسب النتائج المسجلة بين متوسطة ومنخفضة، وتعتبر نسبة الاستثمار في الدول العربية أدنى بكثير من القيمة المتوسطة للبلدان المتقدمة، وتطرح نسبة مساهمة قطاع الأعمال في البحث والتطوير، والتي

لا تـزال صغـيرة بالمقارنـة مـع البلـدان المتقدمـة، إشـكالية أخـرى، فوحـده قطاع الأعـمال في الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن يسـجل جهـودا ملحوظـة في البحـث والتطويـر بالمنطقـة.

أمـا بالنسـبة للإنفـاق عـلى البرمجيـات الحاسـوبية، فتسـجل بعـض الـدول العربيـة مسـتوى معقـولا، لا سـيما مـصر، الكويـت، تونـس، السـعودية، قطـر، البحريـن وحتـى الإمـارات، في حـين يبقـى الإنفـاق عـلى البرمجيـات الحاسـوبية ضعيفـا في بعـض الـدول، كعـمان، لبنـان، الجزائـر واليمـن. وفيـما يتعلـق بالخدمـات الحكوميـة عـبر الأنترنـت، فتسـجل الـدول العربيـة أداء متباينـا، حيـث تسـجل كل مـن الإمـارات، عـمان، البحريـن والكويـت ترتيبـا جيـدا، في حـين يبـدو الأداء ضعيفـا في بعـض الـدول، بالرغـم مـن الجهـود التـي تبذلهـا البلـدان العربيـة لاعتـماد تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات مـن أجـل تقديـم خدمـات الحكومـة الإلكترونيـة، كـما هـو الحال بالنسـبة لـلأردن، لبنـان، الجزائر واليمـن، وبذلـك تعتـبر الإمـارات العربيـة المتحـدة البلـد العـربي الأقـرب إلى تحقيـق "الحكومـة الذكيـة" بفضـل الجهـود التقنيـة والرؤيـة الرشـيدة. أظهـر التقريـر ترتيـب جيـد لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي في مـؤشر الحكومـة الالكترونيـة، وعـلى راسـها الامـارات العربيـة، في حـين يظهـر ترتيـب بقيـة الـدول العربيـة ضعيفـا نوعـا مـا

وعـلى الرغـم مـن التحسـن الـذي تسـجله بعـض الـدول العربيـة في مـؤشر المشـاركة الإلكترونيـة، إلا أن دولـة الإمـارات حققـت طفـرة مـن خـلال الوصـول إلى المركـز السـادس عـشر عالميـا، حيـث يعتـبر مـؤشر الخدمـة عـبر الانترنـت فيهـا مرتفعـا، وهـو مـا يعكـس تنفيـذ برامـج التحـول الرقمـي تماشـيا مـع القيـادة الرشـيدة، مـن خـلال انخـراط شرائـح المجتمـع المختلفـة في تصميـم الخدمـات والسياسـات التـي تعـزز رفاهيـة المجتمـع [٨].

٣- محور الثقة والبيئة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تبين النتائج ترتيب الدول العربية ضمن محور الثقة والبيئة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال الأفراد في مختلف البلدان العربية يفتقدون للثقة في الخدمات المقدمة عبر الشبكة، وذلك سواء في اداء المعاملات المختلفة أو في التسويق الالكتروني الذي لايزال محدودا بشكل كبير في ظل غياب الأطر التشريعية المنظمة للتجارة الإلكترونية في العديد منها، وضعف البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غالبية هذه الدول ، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى الآليات اللازمة لمعالجة الأولويات بشكل كامل في مجالات، مثل الأمن السيبراني، وحماية الخصوصية.

٤- محور تطور قطاع الاعمال والسوق :

تتضمن ركيزتا تطور قطاع الأعمال وتطور السوق مؤشرات متعلقة بالاقتصاد الرقمي، حيث تتضمن ركيزة قطاع الأعمال مسائل تتعلق بالعاملين في مجال المعرفة وروابط الابتكار واستيعاب المعرفة. أما فيما يخص ركيزة تطور السوق ، فتتضمن مؤشرات عديدة من بينها: الائتمان والاستثمار، التجارة والمنافسة، ولا تزال الدول العربية تسجل تأخرا هاما في هاتين الركيزتين، وتعد الإمارات العربية المتحدة حالة استثنائية، حيث سجلت نتائج جيدة نسبيا في تطور قطاع الأعمال.

وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي 2020، والذي يقيس الأداء التنظيمي وسهولة ممارسة الأعمال التجارية بالدول، من بين 190بلدا مشمولا في التقرير، عرف ترتيب بعض الدول العربية تحسنا كبيرا، كعمان، قطر، الأردن وتونس، وصنفت كل من المملكة العربية السعودية والأردن والبحرين والكويت ضمن الاقتصادات العشرة التي حققت أكبر تحسن في سهولة ممارسة الأعمال التجارية بعد تنفيذ عدة إصلاحات تنظيمية، وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة أقوى

بلـدان المنطقـة في الأداء ، حيـث احتلـت المركـز السـادس عـشر (مـن بـين 190 اقتصـادا)، في حـين بقيـت العديـد مـن الاقتصـادات العربيـة متخلفـة عـن الركـب، كالجزائـر، مـصر، موريتانيـا، لبنـان، اليمـن، العـراق، سـوريا وليبيـا.

ويعـد الحصـول عـلى الائتـمان بالنسـبة للـشركات الصغـيرة والمتوسـطة الابتكاريـة، بصفـة خاصـة، في المنطقـة أمـرا صعبـا للغايـة، بمـا فيهـا بلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي، حيـث يعتـبر أداء البلـدان العربيـة ضعيفـا جـدا بالمقارنـة مـع الترتيـب العالمـي لـكل منها في مـؤشر الجاهزيـة الشـبكية. ويُعزَى ذلـك جزئيـا إلى عـدم كفايـة سـبل الحمايـة للمقرضـين والمقترضـين في قوانـين الضمانـات والإفـلاس، كـما يعـد الوضـع السـياسي والاقتصـادي في بعـض البلـدان العربيـة مـن أهـم العوامـل المؤثـرة سـلبا عـلى مـؤشر الحصـول عـلى الائتمـان.

ومـن جهـة أخـرى، يبـين تحليـل تدفقـات الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة إلى البلـدان العربيـة عـلى امتـداد السـنوات العـشر الماضيـة، انخفاضـا حـادا عـن المسـتويات العاليـة التـي بلغتهـا قبـل الأزمـة العالميـة، كـما أن الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة بـين البلـدان العربيـة لا تـزال صغـيرة.

ويعتـبر الاقتصـاد الرقمـي محركا مهما للابتكار، ليس فقـط من خلال تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات التـي تزيـد الإنتاجيـة بـل أيضـا من خـلال التحـوّل الذي تحدثـه هـذه التكنولوجيـا في عمليات قطـاع الأعمال وتنظيمهـا. والعكس صحيح أيضـا ، أي يمكـن أن يكـون الابتـكار محـركا للاقتصـاد الرقمـي وعامـلا لتحقيقـه

ويعـرض مـؤشر الابتـكار العالمـي، ترتيـب 131 دولـة، مـن خـلال تقييـم جهـود الاقتصـاد الوطنـي في دعـم أنشـطة الابتـكار وإسـهام مخرجـات أنشـطة الابتـكار ضمـن اقتصـاد البلـد، حيـث كانـت الإمـارات العربيـة المتحـدة الدولـة العربيـة الوحيـدة بـين أول خمسـين دولـة، الإمـارات 34، تونـس 65، السـعودية 66 ، قطـر 70 ، المغـرب 75، الكويـت78 ، البحريـن 79، الأردن 81، عُـمان 84، لبنـان87 ، مـصر 96 ، الجزائـر 121 واليمـن 131 وتبـين هـذه النتائـج مَواطـن

ضعـف معينـة في نواتـج المعرفـة والتكنولوجيـا في معظـم البلـدان العربيـة[٩]

رابعاً: دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1-القضاء على الفقر، يُساعد النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية على انتشال السكان من الفقر.

2 -القضـاء التـام عـلى الجـوع، يُسـهم توفـر الحلـول التكنولوجيـة للمزارعـين في زيـادة إنتاجيـة المحاصيـل وخفـض اسـتهلاك الطاقـة والميـاه.

3 - الصحـة الجيـدة والرفاه، حسّـن خدمات الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات التفاعـل المبـاشر بـين الأطباء والمرضى وتوفـر المعلومات الصحيـة والطب عن بُعد

4 - التعليـم الجيـد، مـن خـلال تزويـد الشـباب والشـابات بالمهـارات الرقميـة يمكـن توفـر فـرص تؤهلهـم لسـوق العمل.

5 -المسـاواة بـين الجنسـين، يُشـجع النفـاذ إلى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وبنـاء المهـارات الرقميـة، المزيـد مـن النسـاء والفتيـات عـلى مزاولة المهـن في مجـال التكنولوجيـا.

6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية، تُيَسِّر التكنولوجياتُ الرقميةُ، الإدارةَ الذكيةَ للميـاه والـصرف الصحي، وهو ما يضمن توافر واسـتدامة هذه الخدمات للجميع

7 -طاقـة نظيفـة وبأسـعار معقولـة، سـيكون للتقنيـات المتقدمـة دور حاسـم في الحـد مـن الانبعاثـات الكربونيـة العالميـة، وكهربـة النقـل، وزيـادة كفايـة اسـتهلاك الطاقـة

8 -العمـل اللائـق ونمـو الاقتصـاد، يقـود تسريـع وتـيرة التحـول الرقمـي وتحفيـز ريـادة الأعـمال المبتكـرة إلى توليـد فـرص عمـل جديـدة وتحقيـق التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة.

9 -الصناعـة والابتـكار والبنيـة التحتية المحُسَّـنَة، تُسـهم تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات في تعزيـز التصنيـع المسـتدام والشـامل، وتشـجيع الابتـكار، وإقامـة بنيـة تحتيـة مرنـة والحفـاظ عليهـا.

10 - الحَدّ من أَوْجُه عدم المساواة، تساعد التقنيات الرقمية على تقليل عدم المساواة داخل البلدان، إذا تمّ تمكين الشرائح المحرومة من النفاذ إلى التكنولوجيا والمعارف.

11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة، تقود تقنيات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إلى إدارة أكثر كفاية واستدامة للمياه وأنظمة النقل والطاقة بالمدن والمجتمعات.

12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، يمكن أن تُعَزِّز التكنولوجيا الاستهلاكَ والإنتاجَ المستدامين من خلال اعتماد تقنيات رقمية في قطاعات كالزراعة والنقل والطاقة وإدارة سلاسل الإمداد والمباني الذكية.

13 - تُساعد التطبيقات الذكية على معالجة تغر المناخ والتخفيف من آثاره، من خلال بناء أنظمة التنبؤ والإنذار المبكر، ودعم المرونة المناخية.

14 - الحياة تحت الماء، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع لرصد البيئة البحرية المتغيرة وحماية الحيوانات المهُدَّدَة بالانقراض.

15 - الحياة في البَرّ، تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحديد مجموعات الحياة البرية ومراقبتها، وحماية الحيوانات البرية المهُدَّدَة بالانقراض

16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية، تُسهم خدمات الحكومة الإلكترونية في تحسن العلاقة بين المواطنين والدولة وزيادة كفاية تقديم الخدمات الحكومية.

17 - عقد الشراكات، لتحقيق الأهداف تساعد الشراكات على إقامة البنى التحتية المادية اللازمة لتوصيل خدمات الإنترنت للمناطق النائية وكذلك على تيسر الاستثمار والابتكار والشمول [١٠].

خامساً: تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في البلدان العربية

فيما يلي بعض جوانب تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية في الدول العربية:

١-تأثير الاقتصاد الرقمي في المجال الاقتصادي:

تتغلغل مزايا التكنولوجيات الرقمية لتمس الاقتصاد برمته، ففي قطاع الأعمال، شجع الإنترنت على اندماج الشركات في الاقتصاد العالمي، من خلال توسيع نطاق التجارة ورفع إنتاجية رأس المال وتكثيف المنافسة في السوق ، فالتكنولوجيات الرقمية تخلق فرصا لتسريع النمو، تخفيض التكاليف والتفوق على المنافسين. ورغم أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تطور بطريقة مقبولة في المنطقة العربية في الأعوام الأخيرة، غير أن هناك نقصا البيانات الإحصائية لقياس أثر الاقتصاد الرقمي ونموه في المنطقة العربية على عكس البلدان المتقدمة.

وبالرغم من عدم توفر بيانات عن إيرادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعديد من الدول العربية، لكن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، قد تراوحت خلال السنوات الأخيرة الماضية بين 0.6 و % 6 ، وتأتي هذه المساهمات أساسا من الاتصالات، ويرجع ذلك إلى تركز القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية في خدمات الاتصالات، حيث تصل هذه النسبة عموما إلى 80% من مجموع القيمة المضافة للقطاع في العديد من البلدان النامية، مقارنة مع 30% في الاقتصادات المتقدمة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.. وتتوزع النسبة المتبقية من المائة غالبا على خدمات تكنولوجيا المعلومات، الأجهزة وبرامج الحاسوب.

وتجدر الاشارة إلى أن إيرادات قطاع الاتصالات قد عرفت انخفاضا في معظم البلدان العربية بين عامي 2010 و 2020، مما خفض من مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تظهر النتائج أن الأردن، تونس، المغرب والبحرين قد سجلت أعلى الإيرادات، فيما كانت المعدلات في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية منخفضة نسبيا بسبب ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي [11].

ولتقييم مساهمة التكنولوجيات الرقمية في الاقتصاد الوطني، ينبغي دراسة حجم صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتظهر البيانات أن تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسجل تقدما جيدا في بلدين فقط، هما تونس والمغرب، في حين يزال أداء باقي الدول العربية متدنيا بشكل كبير في هذا المجال، لاسيما في الإمارات العربية المتحدة، خصوصا وأن هذا البلد يحتل مركز المقدمة في تحوّل المنطقة إلى الاقتصاد الرقمي. ويكشف مؤشر براءات الاختراع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن قيم ضعيفة في العديد من البلدان العربية، فحسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن إيداع طلبات الحصول على براءات الاختراع في جميع البلدان العربية تقريبا كان من جانب غير المقيمين.

وتبين هذه النتائج مَواطن ضعف في نواتج المعرفة والتكنولوجيا في معظم البلدان العربية، وتسلط الضوء على تدني الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم البلدان العربية. ورغم بعض الجهود المحسوسة، لا تزال البلدان العربية بالأساس مجرد مستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١٢].

وباعتبار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدرا مهما للدخل وتوليد فرص عمل جديدة للشباب في الدول النامية والعربية، بفضل الاتجاهات الجديدة في التقنيات الرقمية وتوسعها، تعمل المبادرات بالدول العربية لاحتضان ودعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا الرقمية وتشجيع توظيف الخريجين الجدد، من أجل الاندماج ضمن الاقتصاد الرقمي.

وتنفذ بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات جديدة لزيادة توظيف المواطنين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكن لا يتوفر سوى عدد قليل جدا من البيانات فيما يتعلق بنمو التوظيف في هذا المجال، كما أن هذه البيانات لا تعكس الواقع بدقة لأنها لا تشمل إلا الموظفين العاملين مباشرة لدى مشغلي الاتصالات ومقدمي الخدمات، ولا تأخذ في الاعتبار

العديد من الوظائف الأخرى المرتبطة بتطوير خدمات الاتصالات وتوزيعها. ولم يعرف عدد العاملين في قطاع الاتصالات في المنطقة أي نمو ملحوظ منذ عام 2010 إلى 2015 ، بل سجل انخفاضا في بعض البلدان بما فيها الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية

٢-تأثير الاقتصاد الرقمي في المجال الاجتماعي :

يعبر الأثر الاجتماعي عن مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحصول على الخدمات الأساسية (الصحية والتعليمية والمالية) وتشجيع الاندماج الاجتماعي، وزيادة فرص العمل، والربط بين المجتمعات، وتقليص أوجه عدم المساواة. ويمكن أن يكون للتحوّل الرقمي للحكومات أثر إيجابي على المجتمعات، بما في ذلك رقمنة المعلومات وجعل الخدمات ذاتية التشغيل.....

ويمكن أن يساهم استخدام التكنولوجيات الرقمية، مثل الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، بالمنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنقل والصحة والبيئة. وتظهر النتائج أن تأثير التكنولوجيا الرقمية في المجال الاجتماعي بالدول العربية لا يزال محدودا إلى حد ما، ففي حين أن تأثيرها في مجال جودة الصحة والتعليم وكفاءة الطاقة يبدو جليا من خلال احتلال الدول العربية مراتب متوسطة في هذه المجالات، إلا أن تأثيرها على الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة يبدو ضعيفا جدا [١٣].

٦- تحديات تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامةبالمنطقة

هناك بعض التحديات التي تَحُدُّ من قدرة البلدان العربية على الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 ، منها:

١-الفجوة الرقمية:

تُشر إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2021 م إلى أن 37% من سكان العالم لم يستخدموا الإنترنت قط حتى الآن، منهم 96% يعيشون في البلدان النامية وتراوحت نسبة مستخدمي الإنترنت من مجموع عدد

السـكان بـين 21.84% في البلـدان العربيـة الأقـل نمـوًّا و 78.35 % في بلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي.

ولا تـزال نسـبة النسـاء اللـواتي يَسْـتَخْدِمْنَ الإنترنـت أقـل مـن نسـبة الرجـال في معظـم البلـدان العربيـة، ولكـن الفـوارق في بلـدان مجلس التعـاون الخليجي أقـل بكثـير مـن سـائر البلـدان العربيـة

وتشـير أحـدث البيانـات إلى توسّـع الفجـوة الرقميـة بـين الجنسـين في المنطقة، مـن 17.4% في 2013 م إلى 24.4%في 2019 م، وهـي أعـلى بكثـير من المتوسـط العالمـي البالـغ 17% ، وأعلى قليلاً من المتوسـط في البلـدان النامية البالغ 22.8%

٢-ضعف القدرة الاستيعابية

لا تركّـز النُّظُـم التعليميـة والهيـاكل السياسـية وكذلـك الأعـراف الاجتماعيـة في المنطقـة العربيـة عـلى التفكـير النقـدي والإبـداع وحـل المشـكلات، وهـو مـا حـال دون تكويـن نـواة أساسـية مـن الأفـراد الذيـن يسـتخدمون التكنولوجيـا ويبتكرونهـا وينتجونهـا عـلى نحـو فعَّـال. ولا يصنـف أي بلـد عـربي ضمـن أفضـل 20 بلـدًا حسـب مـؤشر الابتـكار العالمـي

وتعتـبر دول المنطقـة في الغالـب مسـتهلكة للتكنولوجيا ومسـتوردة لهـا. وتركز أكثريـة الأنشـطة التكنولوجيـة التـي تضطلـع بهـا مؤسسـات القطـاع الخـاص، عـلى المبيعـات والتسـويق، و تطويـر برمجيـات تُلبـي الاحتياجـات المحليـة

٣-البنية التحتية التكنولوجية والترتيبات التنظيمية

يفتقـر عـدد مـن البلـدان العربيـة، وخاصـة البلـدان الأقـل نمـوًّا والبلـدان التي تُعَـانِي مـن تداعيـات الـصراع والاحتـلال، إلى المـوارد التـي توفـر البنيـة التحتيـة اللازمـة لخدمـات الإنترنـت والاتصـالات. وفي عـدد من البلدان متوسـطة الدخل، عـلى الرغـم مـن توافـر البنيـة التحتيـة الماديـة، هناك ضعـف في الأطـر القانونية والتنظيميـة التـي تضمـن التغطيـة الشـاملة لمختلـف المجتمعـات المحليـة [١٤].

٤-غياب بيئة تمكينيه للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

تحتضن المنطقة العربية 2% من الباحثين في العالم، مقارنة بنسبة 4.6% في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و 28% في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى و% 4.64 في الدول ذات الدخل الأعلى وتخصص 0.64%من نفقات الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير أي أقل من نصف المتوسط العالمي. وعلى الرغم من أن بعض الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية لعام 2030 م في عدد من دول المنطقة، تتضمن ركائز ترتبط بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، لكنها لا تبيّن بوضوح سبل التنفيذ والتخطيط والتمويل [١٥]

٥-قلّة الحوافز لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة

لا يتوافر في المنطقة العربية ما يكفي من الصناديق الوطنية والإقليمية الداعمة للأفكار الناشئة والمبتكرة والشركات الصغيرة. وتقيد الترتيبات التنظيمية قدرة الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة على الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق والمعارف التطبيقية. ولا تزال إمكانات القطاع الخاص قاصرة على مستوى تحفيز الصناعة والبنى التحتية والابتكار، والاستثمار في مجال التكنولوجيا، على الرغم من عدد من المحاولات الناجحة في قطاعي الطاقة والمياه بدول الخليج

٦-محدودية حركة نقل التكنولوجيا

تعد حركة نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية ضعيفة، وعلى بلدانها أن تحسن قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، من حيث القدرات البشرية والأطر اللوجستية ونُظُم الابتكار. وقد خلصت دراسة ركزت على بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى أن ما يُضعف استعداد تلك البلدان للتصنيع ونقل التكنولوجيا هو نقص الخبرة في الإدارة الصناعية والمهارات الفنية بين المواطنين الصغار نسبيًّا ومقاومة السكان المحلين لأشكال التكنولوجيا الجديدة

٧-مشكلات الأمن السيبراني

فيما يتصل بالأمن السيبراني، هناك مخاوف بشأن الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تعوق تطور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية؛ وتشمل القرصنة والبرامج الضارة والاحتيال عبر الإنترنت والمضايقات وخطاب الكراهية، ويمكن أن تؤدي انتهاكات البيانات إلى كشف أسماء المستهلكين وأرقام هواتفهم ورسائل البريد الإلكتروني؛ مما يعرضهم لخطر سرقة الهوية والاحتيال المالي والمضايقات[١٦]

سابعاً: بعض التجارب العربية في مجال التحولات الرقمية

١-الأردن

تولي المملكة اهتماما كبيرا بالتحول الرقمي ، وذلك لما تقدمه التحولات الرقمية من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث أولى الملك عبد الله الثاني برنامج الحكومة الرقمية الذكية الاهتمام اللازم عندما بادر عام 2001 بالإعلان عن البرنامج وتكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (المسماة حاليا بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة) بتنفيذه. حيث يعمل البرنامج على تعزيز تقديم الخدمات رقميا وذلك باستخدام وسائل الاتصال الرقمي المختلفة والعمل كنقطة مركزية بتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات المختلفة ووضع الخطط لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونيا وتزويدها بالمعايير والخبرات الضرورية .حيث أنشئت الحكومة الأردنية في 9 مايو 2019 وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، تعمل من خلالها الحكومة على تفعيل دور الريادة في مجال تقنية المعلومات الذي بدوره يدعم الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني سواء في القطاع العام أو الخاص. وتعمل الوزارة على محورين أساسين هما الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال .

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعمل على وضع منهجية وطنية لقياس مدى التقدم في الاقتصاد الرقمي من ناحية أخرى ، قامت الحكومة بوضع منهجية للتحول في التعاملات الرقمية للخدمات الحكومية من خلال إعادة

هندسة الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات، حيث تسعى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة من خلال برنامج الحكومة الرقمية إلى رقمنه الخدمات المساندة للقطاعات، من خلال أتمتة مجموعة من الخدمات مثل خدمات دائرة مراقبة الشركات، وخدمات ضريبة الدخل والمبيعات، وخدمات الضمان الاجتماعي، و خدمات تجديد رخص المهن، وخدمات الجمارك العامة، حيث تمثل هذه الخدمات المرحلة الأساسية لرقمنه القطاعات الاقتصادية وغيرها.

من ناحية أخرى، تولي الأردن أهمية لدور المسوحات الإحصائية للوصول إلى مؤشرات دقيقة ذات صلة بالاقتصاد الرقمي واستخداماته لما لها من أهمية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية.حيث تنفذ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حوالي خمسة مسوحات إحصائية في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات مثل:

- مسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنازل.
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت.
- مسح انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس
- تقييم الاحتياجات السوقية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات [١٧]

٢-الإمارات

تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول الرقمي من خلال إطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار، وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل(مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه، حيث يتسم الاقتصاد د الرقمي في الامارات والمنطقة بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

حققت دولة الإمارات نسبة كبيرة من الحوكمة الذكية (التحول لخدمات ذكية)، حيث تم تحويل نحو 96.3 في المائة من الخدمات الحكومية الأكثر

أهمية والبالغة 337 خدمة)(الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية، ويعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الإمارات الأكثر رقمنه في ظل تحول أكبر 41 جهة حكومية نحو الخدمات الذكية خلال 730 يوما من بدء تنفيذ المشروع.

وتمثل التحدي الأكبر خلال السنتين الماضيتين في تغيير عقلية وثقافة إدارة الخدمات الحكومية، وهو ما ساعد على تحول عملية تقدم الخدمات الحكومية من الاعتماد على المكاتب وآلاف الموظفين، وإلى الاعتماد على أنظمة متقدمة وعقول مبتكِرة. وقد ارتفع معدل التحول الذكي في دولة الإمارات إلى 98.18 في المائة في خدمات الحكومة الاتحادية المتاحة على الإنترنت. وأيضا وضعت الحكومة هدف تحويل الخدمات الحيوية إلى خدمات إلكترونية بنسبة 100 في المائة عبر قناتين، هما المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية.

وتعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات. وأيضا لدى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء خطة عمل لاحتساب إحصاءات الانفاق على الاقتصاد الرقمي، وتعتمد منهجية قياس الاقتصاد الرقمي على قياس ممكنات الحكومة الإلكترونية الذكية والتي تتكون من 7مؤشرات كما يلي:

- نسبة التحول الإلكتروني/الذكي للخدمات الحكومية الاتحادية
- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية / الذكية.
- مستوى سعادة المتعاملين عن الخدمات الإلكترونية / الذكية.
- نسبة التزام الخدمات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الإلكترونية / الذكية
- مستوى التوعية العامة عن الخدمات لإلكترونية / الذكية.
- نسبة التزام المواقع الإلكترونية بمعايير جودة المواقع الإلكترونية
- مستوى تكامل الخدمات الإلكترونية/الذكية.

ويمثل نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية مرجعا موحدا للحكومة

الإلكترونية/الرقمية في دولة الامارات يُسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول الرقمي، وهو يقيس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقميا والحفاظ على استدامتها. ويعتبر قطاع الخدمات المالية والمصرفية أحد القطاعات الأكثر رقمنه بالدولة، حيث يتم توفير أغلب تلك الخدمات بطريقة رقمية من خلال استخدام تطبيقات الهاتف النقال سواء لطلب واستلام الخدمة أو للدفع. ويعمل المصرف المركزي على تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة وإدراج حلول مبتكرة تعزز من التقدم الحاصل في هذا المجال. وفي هذا الصدد، وضع المصرف المركزي استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة ويعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إنجاح بيئة التقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. وسوف تُدعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها دون تضييق الخناق على عملية الابتكار[١٨]

٣-مصر

تولي مصر أهمية كبيرة للسعي نحو تطوير الخدمات المالية الرقمية، لما لها من آثار إيجابية متنوعة على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي، وهو ما يظهر بشكل جَلي في تولي السيد رئيس الجمهورية رئاسة المجلس القومي للمدفوعات الذي تم تأسيسه في فبراير 2017 ، الذي يضم في عضويته جميع الوزارات الحكومية والجهات السيادية ذات الصلة، وهو المجلس الذي تم إنشاؤه لخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الرقمية في الدفع.

وقام المجلس القومي للمدفوعات في أولى جلساته بوضع الإطار العام

للتحـول إلى نظـام المدفوعـات غـير النقديـة، وهـو الإطـار الـذي يُعـد بمثابـة خارطـة طريـق لتطويـر الخدمـات الماليـة الرقميـة والتحـول الرقمـي المنشـود وفقـا للمعايـير الدوليـة المتعـارف عليهـا ومـع مراعـاة المتغـيرات المحليـة. وتضمـن هـذا الإطـار مجموعـة مـن المحـاور مـن أهمهـا تهيئـة البنيـة القانونية والتشريعيـة. كـما قـام البنـك المركـزي المـصري بإعـداد مـشروع قانـون جديـد للبنـك المركـزي والجهـاز المـصرفي، والـذي يتضمـن بابـا كامـلا مسـتحدثا يختـص بنظـم وخدمـات الدفـع، بهـدف توفـير الأسـاس التشريعـي لتنظيـم خدمـات الدفـع والتقنيـة الماليـة مـن خـلال منهـج تَحَـوُّل تدريجـي مـدروس، يراعـي الاعتبـارات الواقعيـة، ويتبنـى أفضـل المعايـير الدوليـة بشـأن الحَوكَمَـة، والشـفافية، وحمايـة حقـوق العمـلاء، ويسـاهم في الارتقـاء بأداء الجهـاز المصرفي وتعزيـز مسـاهمته في التنميـة الاقتصادية وقدرتـه على المنافسـة إقليميا ودوليا .

وفي إطـار تشـجيع الابتـكار واسـتخدام التقنيـة في تلبيـة الاحتياجـات المتنوعـة للعمـلاء وخاصـة الشـباب، تـم "إطـلاق اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة" خـلال فعاليـات ملتقـى الشـباب العـربي والأفريقـي الـذي عُقِـدَ في أسـوان خـلال شـهر مـارس 2019 بحضـور السـيد رئيس الجمهورية. ويسـعى البنـك المركزي المصري مـن خـلال تطبيـق هـذه الاسـتراتيجية إلى تعزيـز التوجـه نحـو الشـباب، ودعـم ريـادة الأعـمال، والحفـاظ عـلى التـوازن بـين الاسـتقرار المـالي وحريـة الابتـكار، وتلبيـة الاحتياجـات العديـدة والمتنوعـة للسـوق المـصري، وتُعـد اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة مقومـا أساسـيا مـن مقومـات الخطـة المتكاملـة لتحويـل مـصر إلى مركـز إقليمـي لصناعـة التقنيـات الماليـة في المنطقـة العربيـة والافريقيـة، وقـد تـم صياغـة هـذه الاسـتراتيجية بمـا يتوافـق مـع "رؤيـة التنمية المسـتدامة: مـصر 2030". تقـوم اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة عـلى خمسـة محـاور أساسـية هـي، تلبيـة جانـب الطلـب عـلى خدمـات التقنيـة الماليـة، وتنميـة واسـتغلال المواهـب والقـدرات الابتكاريـة، وزيـادة تمويـل صناعـة التقنيـات الماليـة،

وتعزيـز القواعـد الرقابيـة والتنظيميـة المشـجعة لصناعـة التقنيـة الماليـة، وقواعـد الحوكمـة الداعمـة لصناعـة التقنيـة الماليـة.

وبجانـب هـذه المحـاور حـددت اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة والابتـكار عـدة مبـادرات رئيسـة للبـدء الفـوري في تنفيذها منها، تأسـيس صندوق دعـم الابتكار كمنصـة اسـتثمارية جديـدة بالتعاون مع عدد من المؤسسـات المحليـة والدولية، وإنشـاء مختـبر تطبيقـات التقنيـة الماليـة الـذي يوفـر بيئة اختبـار رقابيـة، توازن بـين إطـلاق المزيـد مـن ابتـكارات التقنيـة الماليـة والحـد مـن المخاطـر المصاحبة لهـا لضـمان حمايـة العمـلاء، والـذي بـدأ أعمالـه اعتبـارا مـن يونيـو المـاضي.

كذلـك تـم إنشـاء مركـز التقنيـة الماليـة كملتقـى لمنظومـة صناعـة التقنيـة الماليـة في مـصر يتـم فيـه رعايـة رواد أعـمال الرقميـة، وتوفـير الدعـم الـلازم لهـم، وإنشـاء بوابـة التقنيـات الماليـة والتـي تعمـل عـلى دعـم وربـط كافـة أطـراف منظومـة التقنيـة الماليـة بمـا فيهـم رواد أعـمال التقنيـة الماليـة المبتكرة، والمؤسسـات الماليـة، والجهـات الرقابيـة، ومقدمـي خدمـات التقنيـة الماليـة، والخـبراء، والمسـتثمرين، وقـد تـم إطـلاق البوابـة بالفعـل في يونيـو 2019 ، ومن جانـب آخـر، لم تتوقـف جهـود تطويـر البنيـة القانونيـة والتشريعيـة، حيـث صَـدَرَ القانـون رقـم 18 لسـنة 2019 "قانـون تنظيـم اسـتخدام وسـائل الدفـع غـير النقـدي" في 16 أبريـل 2019 ، بهـدف وضـع إطـار تنظيمـي للمدفوعـات غـير النقديـة مُلزِمـا بهـا كل مـن القطـاع العـام والخـاص، بمـا يسـهم في الرفـع مـن مسـتوى فعاليـة وكفـاءة نظـم الدفـع وتحقيـق الشـمول المـالي [١٩].

خاتمة:

لقـد كانـت البلـدان العربيـة سـباقة إلى الإقـرار بأهميـة تطويـر اسـتراتيجيات رقميـة وطنيـة لبنـاء مجتمـع معلومـات، والاسـتفادة مـن التحـوّل إلى الاقتصـاد الرقمـي بغـرض مواجهـة مشـكلاتها المتعـددة، كالبطالـة والركـود الاقتصـادي والتصـدي لعـدم الاسـتقرار السـياسي والنزاعات،... ومن ثم الانتقال إلى مسـار نمو

اقتصادي شامل ومستدام. وبالفعل فقد نجحت العديد من البلدان العربية في إقامة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي هذا الصدد، أحرزت تقدما مهما حيث تضاعفت نسبة المستخدمين على امتداد السنوات الماضية لتسد الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة في هذا المجال، ويرجع ذلك بالأساس إلى تحسين الحزمة العريضة النقالة ونوعية النفاذ إلى الإنترنت.

كما حققت العديد من البلدان تقدما ملموسا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية لتحسين خدماتها، وسطرت استراتيجيتها القطاعية الخاصة للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الا ان هذه الاستراتيجيات تفتقر لرؤية طويلة الامد تسمح ببناء مجتمع معلومات قوي .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج بناء على ما تقدم توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- تمكنت العديد من الدول العربية من تحقيق تقدم هام في مجال البنية التحتية والربط بشبكة الانترنت للاستفادة من الخدمات المتعددة

٢- تسجل الدول العربية تباينا واضحا من حيث تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي، فبلدان مجلس التعاون الخليجي تأتي في مقدمة البلدان العربية، وعلى رأسها الامارات العربية، التي تحتل مركز الصدارة بين الدول العربية. كما تبين النتائج تباين مستويات مؤشرات الاقتصاد الرقمي داخل كل بلد منها.

٣- تسجل غالبية الدول العربية ترتيبا يتراوح بين المتوسط والضعيف في مؤشرات الاقتصاد الرقمي

٤- لا يزال تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية في العديد من الدول العربية محدودا للغاية، حيث لا يزال الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم البلدان العربية متدنيا، بسبب الضعف الذي تسجله غالبية هذه الدول في نواتج المعرفة والتكنولوجيا، صادرات الصناعات المتوسطة وعالية التقنية

وبـراءات الاخـتراع في تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، مـما أدى إلى ضعـف مسـاهمتها في الناتـج المحـلي الاجـمالي وضعـف تأثيرهـا عـلى الاسـتدامة البيئيـة وتحقيـق التنميـة المسـتدامة في المنطقـة.

٥- الافتقـار إلى إحصـاءات دقيقـة بشـأن تطـور مـؤشرات الاقتصـاد الرقمـي في المنطقـة يجعـل مـن الصعـب صياغة سياسـات رقمية جـادة ورصدهـا وتقييمها.

ثانيا: التوصيات

في هذا الصدد يمكن اقتراح التوصيات التالية:-

١- ينبغـي أن يتوافـق هيـكل الاقتصـاد الرقمـي الوطنـي وتصميمـه ومكوناتـه مـع احتياجـات البلـد ومسـتوى بنيتـه التحتيـة ونضجـه الرقمـي

٢- ضرورة إشراك القطـاع الخـاص في الانتقـال إلى الاقتصاد الرقمي، باعتماد نهج تشـاركي بـين القطاعـين العـام والخـاص، وفقـا لحوكمـة اقتصادية سـليمة وملائمة

٣- فتـح المجـال أمـام تطويـر أسـواق جديـدة للاقتصـاد الرقمـي، كعـروض الخدمـات الثلاثيـة للحزمـة العريضـة والهاتـف والتلفزيـون، مـن خـلال زيـادة الاسـتثمارات في البنـى التحتيـة للحزمـة العريضـة المتطـورة وتشـجيع هيـاكل سـوق قـادرة عـلى المنافسـة

٤- تحسـين إمكانيـة حصـول رواد المشـاريع عـلى الائتـمان ورأس المـال المجـازف في قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات

٥- تحسـين الإنفـاق عـلى البحـث والتطويـر في تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات مـن قِبَـل جميـع الجهـات المعنيـة، لا سـيما قطـاع الأعـمال

٦- تعزيز حماية البراءات وسن القوانين الفعالة لحماية المبتكرين

٧- وضع استراتيجيات وقوانين وطنية لحماية خصوصية الأفراد والبيانات

٨- التعاون في البحث والتطوير والابتكار على الصعيدين الإقليمي والدولي

٩- توفـير المعلومـات عـن إيـرادات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ومسـاهمتها في الاقتصـاد الوطنـي

المراجع

١- الأمم المتحدة، الاسكوا، 2019 ، تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول للجميع، بيروت

٢ - سفيان قعلول ، الوليد طلحة، 2020 ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، ص١١.

٣- الأمم المتحدة، الاسكوا، 2018 ، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، بيروت، ص١٢

٤- سفيان قعلول ، الوليد طلحة، 2020 ، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

Yusuf , S. (2021). Digital Technology and Inequality: The Impact on Arab Countries. ERF Working Paper No. 1486

٥ - الأوناكتاد، 2018 ، العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية المشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة العاشرة، جنيف.

World Bank. (2021). Deploying Digital Tools to Withstand Climate Change in Low-Income Coun]

٦- الأمم المتحدة، الاسكوا، 2019 ، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

٧ - الأمم المتحدة، الاسكوا، 2018 ، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، بيروت.

٨- مؤشر الاقتصاد العربي 2020 ، كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، .

٩ - سفيان قعلول ، الوليد طلحة، 2020 ، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

١٠- صدفة محمد محمود (٢٠٢٠)، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

Oliver, R. (2020). How innovative water management helps Latin America and the Caribbean adapt to climate change. Global Center on Adaptation

١١ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية2020 ، "الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الأمن الوطني"، على محمد الخوري، يونيو

١٢ -ITU. (2021). Digital technologies to achieve the UN SDGs.

١٣ - صدفة محمد محمود (٢٠٢٠)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، جامعه نايف العربية، ص١٢

١٤- الإسكوا.,2019 الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.. آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030 . بروت، ص١٠.

١٥ - Puliti, R. (2022). Digital inclusion unlocks a more resilient recovery for all. World Bank Blogs. https://bit.ly/3jshsMK

١٦ - الإسكوا. 2017. آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. بيروت، ص٢٢

١٧- المملكة الأردنية الهاشمية 2020، "وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة" .

١٨ - جامعة الدول العربية 2019 ، "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي" الطبعة الأولى، يناير.

١٩ - صندوق النقد العربي 2020، "التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"، الوليد طلحة، مايو .